المسؤولية القانونية للمراجع Auditor Legal Liability

عندما يقدم المراجع خدماته إلى عملائه فهو يقوم بها على أساس أنه خبير مهني في هذا المجال ، وينتظر منه أن يلتزم بجميع بمتطلبات المهنة. ويعتبر المراجع مسؤولاً أمام عملائه (وجميع الأطراف التي اعتمدت في اتخاذ قراراتها مباشرة على تقرير المراجع) عن الإهمال وسوء النية وعدم الأمانة ولكنه غير مسؤول عن الخطاء إذا التزم بجميع متطلبات المهنة.

وينبغي التنبيه هنا على أمر مهم يغفل عنه الكثير وهو مسؤولية المراجع عن إعداد القوائم المالية ، فالمراجع ليس مسؤولاً عن إعدادها وإنما هي من مسؤولية إدارة المنشأة فهي التي أعدتها وهي المسؤولة عن صحتها وموضوعيتها ويقتصر دور المراجع على فحص هذه القوائم وإبداء الرأي في مدى عدالتها. وينبغي هنا ألا يفهم أن رأي المراجع قطعي ، فأي عملية مراجعة لا يمكن أن تعطي تأكيداً قاطعاً أن القوائم المالية خالية من أي أخطاء. والسبب أن هناك قيوداً تمنع المراجعة من تحقيق ذلك كما سيأتي.

القيود على المراجعة Limitations of an Audit

عملية المراجعة تتم كما ذكرنا سابقا على فترات متقطعة خلال السنة المالية لجمع قدرا كافيا من الأدلة والبراهين لتكون أساسا لرأي المراجع. والمقصود بقدر كافياً هنا ، أن المراجع لا يقوم بجمع كل الأدلة والبراهين ، حيث إن ذلك يتطلب فحص جميع العمليات التي قامت بها المنشأة ، وهذا يعني أن تكاليف عملية المراجعة سوف تكون عالية جدا لا المنشأة في تحملها. ولذلك يلجأ المراجع إلى فحص بعض العمليات عن طريق ما يسمى بالعينات الإحصائية كما سيأتي بيانه فيما بعد. واستخدام نظام العينات في المراجعة يعتبر من المفاهيم المعترف بها في المهنة. وحيث إن المراجع لا يقوم بفحص جميع العمليات المالية فهذا يعتبر أحد القيود على عملية المراجعة وبذلك يصبح رأي المراجع يتضمن درجة من عدم التأكد.

هناك قيود أخرى لا يمكن معها القطع بعدالة القوائم المالية منها أن المراجع لا يستطيع مراجعة عمليات لم يتم تسجيلها في السجلات. فالمراجع لا يعلم الغيب فهو بشر لا يفحص إلا ما وجد ، فإذا أخفت الإدارة أي عمليات ولم تقم بتسجيلها في السجلات فلا يمكن للمراجع اكتشافها. قيود أخرى تتعلق بغموض بعض مبادىء المحاسبة المتعارف عليها ، إضافة إلى الأخطاء التي يمكن أن تقع بسبب التفسير واستخدام التقدير الشخصي لعمليات معينة. هذه القيود مجتمعة تؤكد على أهمية إدراك أن رأي المراجع ليس قطعيا وأنه ما يزال هناك درجة من عدم التأكد حول مدى عدالة القوائم المالية.